المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية

الاستاذ الدكتور محمد طاقة

عميد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

الاستاذ المساعد الدكتور حسين عجلان

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المقدمــة

تشير الدلائل التاريخية ، إلى إن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا أساسيا في تفجير التناقضات الكامنة في الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي حكمت النمو في البلدان الرأسمالية المتقدمة .فباسم تجنب أخطار الأزمات الدورية كان السعي الحقيقي لزيادة الطلب ، ومن ثم تم الاعتماد على قدر من التضخم ، لكنه تخطى المعدلات التي كان يمكن اعتبارها عادية ، وعندما أقدمت الولايات المتحدة في عام 1971 على تخفيض الدولار كانت تعلن في الواقع عن تغير موقفها من أوربا الغربية واليابان . وأدى ذلك إلى تفكك النظام النقدي الدولي .

ولقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة انكماشية لكنها أفضت إلى بطء وركود الإنتاج من غير أن توقف وتائر نمو التضخم وذلك لإتباع الدول الرأسمالية الأخرى السياسة نفسها ، حتى النمو الذي أعقب الأزمة في عامي 1972 ، 1973 قد أثر على مستويات الإنتاج وتحول إلى مرحلة من التوسع التضخمي بفعل الاحتكارات الأمريكية التي أقدمت على تكوين مخزون من الوقود والخامات يفوق الاحتياجات المعتادة الذي أفضى إلى نقصاً حاداً في كثير من السلع وكان ذلك السبب في تطور أزمة الطاقة التي امتدت إلى العالم الرأسمالي بأسره .

وعلى الرغم من قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي ظهرت بفعل التطورات العلمية والتقنية والثورة المعلوماتية بعد منتصف السبعينات من القرن الماضي ، إلا إن السمة البارزة التي لا زالت تميز النظام الرأسمالي هو استمرار حالة عدم التوازن الاقتصادي وهكذا أصبحت الرأسمالية المعاصرة تواجه مآزقا كبيرا يتمثل في إن نمو قدراتها الإنتاجية يضع معوقات كبيرة في طريقة الاستخدام الكامل للموارد المتاحة لديها من (مادية وبشرية) لذلك أصبح الوضع العادي للاقتصاد الرأسمالي هو الركود طالما لم توجد قوى تعارضه وصار الصراع بينه وبين القوى التي تعارضه هو الذي يحكم مسار الاقتصاد الرأسمالي على النطاق العالمي .

في ضوء هذه المقدمة ،يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم هي أزمة انطلقت شرارتها أيضا من الولايات المتحدة وامتدت إلى معظم اقتصاديات العالم ، والحقيقة أن هذه الأزمة هي ليست بجديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأصعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ويمكن القول أنها أزمة مركبة، حيث لها تشابكات مع الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ سبيعنيات القرن الماضي ، مثل أزمة

النظام النقدي الدولي ، وأزمة الطاقة والخامات ، وأزمة التضخم الركودي ، وأزمة المديونية الخارجية ، وأزمة الغذاء ، وأزمة البيئة ، وكلها أزمات هيكلية ، تكشف عن الطابع المتناقض بالغ العمق والتعقيد للنمو الاقتصادي الراهن للنظام الرأسمالي متمثلا ذلك باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي يعاني من ظاهرة البطالة ، العجز التجاري ، والعجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة ، وارتفاع معدلات الفائدة ،وبذلك يمكن القول ، أن الرأسمالية وهي تدخل مرحلة جديدة من تطورها ، التقى فيها التطور العلمي والتكنولوجي بالهياكل القديمة للإنتاج وبالعلاقات الصناعية المتداخلة التي أبقت تقسيم العمل الدولي في حالة من الاختلال والأزمات المستمرة بحيث لم يصل بعد إلى حالة من التوازن .

مشكلة البحث :

قام النظام الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والمهيمن على العرب لمحاربة أي أفكار تعارض توجهاته وتقديم نفسه كبديل وحيد ، إلا إنه في السنوات الأخيرة فقد مصداقيته وراح يفتعل الحلول لأزمة سيولة خانقة لكن دون جدوى . وقد وقف العالم كله مندهشا إزاء انهيارات مفزعة في أسواق المال والأسهم والسندات في اقتصاديات دول كافة إنها الأحسن والأفضل اقتصادياً وقد بدأت الانتقادات توجه إلى هذا النظام من دول النظام نفسها ، ثم برزت ضمنيا محاولات لايجاد بديل له لأنه لم يعد من المنطق ومع الضرورات التاريخية ترك مقدرات الشعوب تسير وفق تطورات فكر أثبتت السنين والتجارب التاريخية فشله .

أهمية البحث :

شهد عام 2008 تراجعا حادا في أسواق الاستثمار العالمية تبعتها شحة دولية في السيولة وتذبذب في أسعار النفط مما انعكس سلبا على ميزانيات الدول النفطية ، هذا البحث يكتسب أهمية من واقع دولي يؤثر سلبا على اقتصاديات أغلب دول العالم وبخاصة الدول النفطية .

فرضية البحث :

أن عقم النظام الرأسمالي وتناقضاته وسعيه وراء تحقيق الأرباح العالمية الاقتصادية المتتالية منذ عام 1929 حتى عام 2008، وبأتجاه الدول الرائدة والسيطرة والرقابة على أداء المصارف في منح الائتمان سوى شهامة حقه لهذا العقم الخطير .

هدف البحث :

محاولة رسم معالم للنظام البديل للنظام الرأسمالي المتهرئ في ظل المآزق الذي يعاني منه الذي خلق كل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية منذ سنين طويلة .

هيكلية البحث :

جاءت محتويات البحث بأربعة محاور رئيسية وهي :

المحور الأول ، تضمن مراجعة تاريخية سرية لنشأة وتطور المنظومة الرأسمالية ثم تناول المحور الثاني تحليلا اقتصاديا لأزمات النظام الرأسمالي التي شهدها منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا ، وقد استعرض المحور الثالث من البحث بالدراسة والتحليل أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي ، واختتم المحور الرابع الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في عام 2008 من حيث طبيعتها وولادتها الفكرية .

أولا : التأصيل التاريخي لتطور المنظومة الرأسمالية

تتفق كل الآراء ، أن الرأسمالية العالمية مرت حسب المنهج التاريخي بعدة مراحل ، تطورت خلالها وسائل الإنتاج والعلائق بينها ، بدءا من انبثاق الرأسمالية التجارية (أثر الاستكشافات الجغرافية وسيادة رأس المال التجاري) وصولا إلى سيادة رأس المال الصناعي في مرحلة الثورة الصناعية أبان مرحلة الاستعمار ثم الإمبريالية (وهي الرأسمالية الاحتكارية التي تمثل المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية ، حيث سيطرت الاحتكارات والتجمعات الرأسمالية الضخمة على الإنتاج وتصريف السلع) ، والكل يتطابق في رأي مفاده أن الإمبريالية هي حالة سادت في الاقتصاد الرأسمالي منذ بدايات القرن العشرين ، حين بدأت قوى الاحتكار تدب في الجسد الرأسمالي مخلفة علاقات معقدة ومتداخلة بين رأس المال المحلي والدولي من جهة وفصلا بين العمالة المحلية والدولية المتنقلة من جهة أخرى . ومن هنا يمكن القول أن الرأسمالية قد سعت ومن خلال نتاج التطور التاريخي المادي إلى عالمية السوق فوقع التناقض بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة ، كون السياسية بالضرورة إقليمية تحدها حدود الدول القومية وحدود السيادة الوطنية والقومية ، فقد كان التناقض الأساسي للرأسمالية هو مع الدولة القومية والقيود التي تضعها الدولة القومية في التعامل التجاري والاقتصادي والثقافي داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها .

وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة القومية تشكل عائقا أمام مقتضيات توسيع وتوحيد النظام القانوني والمالي الذي يحكمه . ومن أجل تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل اصبح من الضروري إقصاء الدولة القومية نهائيا عن الطريق . حيث بزغ هذا التفكير منذ ظهور الشركات المتعددة الجنسية والانتقال إلى مرحلة دولية الإنتاج ، والتي كان لها الدور الكبير في ظاهرة العولمة Gloablation، حيث أصبحت هذه الشركات هي المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد معولم يتزايد تكاملا . وبذلك شهدت هذه المرحلة حركة شديدة لرؤوس الأموال نحو قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير من الدول النامية ، وبذلك تم دمج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي . وهذا النمط من تقسيم العمل الدولي ظل سائدا حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، خرجت الرأسمالية الصناعية متعبة وكان همها الأول والأخير هو العمل على إزالة العقبات والقيود كافة أمام استعادة عولمة الاقتصاد من جديد . وفعلا تم تحقيق ذلك من خلال ثورة صناعية جديدة في مجال المعلومات والاتصالات وتقنياتها ، وقد أدى هذا إلى تسارع عولمة النشاط الإنتاجي أو عولمة النشاط المالي . وقد لعبت الدور الرئيسي في عولمة النشاط الإنتاجي مؤسسات عملاقة هي الشركات المتعددة الجنسيات التي يصل عددها طبقا لتقرير الاستثمار العالمي (لعام 1995) لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة إلى (75) ألف شركة تعمل من خلال (200) ألف فرع لها بلغ رصيد استثمارتها (2.7) ترليون دولار في عام 1995 وهي مسؤولة عن 1/3 الناتج المحلي الإجمالي العالمي و (75%) من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير .. وقد نشرت إحدى المجلات العالمية عن أكبر 500 شركة في العالم حيث بلغ إيرادات تلك الشركات الخمسمائة شركة (11) ترليون و 454 مليار دولار ، وإذا قارنا هذه الأرقام مع مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم لسنة (1997) الذي كان أكثر بقيل من (28) ترليون ، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية (7) ترليون و 745 مليار دولار ، أما الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث بلغ (5) ترليون و 900 مليار دولار .... وهكذا يتضح لنا إن إيرادات الشركات المذكورة وليس الشركات كلها تمثل 149% من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا و 45% من الناتج المحلي للعالم كله ، و 194 % من الناتج المحلي لدول العالم الثالث . لذا فإن الثورة الصناعية الجديدة أدت إلى توسع في نشاط الشركات العالمية وما صاحب ذلك من تغيير جذري في نظم الإنتاج والإدارة وفي تقسيم العمل الدولي وفي دور الدولة وأهداف السياسة العامة .

إن التطورات التي حدثت في النظام الرأسمالي عكست نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلسلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وبخاصة على تطور قوى الإنتاج حتى تمخض عن هذه التطورات ولأسباب وعوامل اقتصادية بالدرجة الأساس وغير اقتصادية أيضا قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 بين دول النظام الرأسمالي ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية ، وكان باعثها الحقيقي اقتصاديا إذ كانت ألمانيا تبحث عن أسواق لمنتجاتها وعن مستعمرات تمدها بالمواد الأولية والطاقة بأبخس الأثمان شأنها شأن الدول الرأسمالية الأخرى .

وبعد نهاية الحرب ظهرت أمريكا كقوة اقتصادية وسياسية جديدة وذلك بسبب ضعف جميع الأطراف المتحاربة ولتطورها في مجال الصناعة وهجرة عدد كبير من العقول والكوادر الأوربية إليها فضلا عن انتقال رؤوس الأموال إليها وبذلك تربعت أمريكا على عرش النظام الرأسمالي .

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة أدت إلى تغيير جذري في

قوى الإنتاج ، حيث دخلت الآلات والمكائن بشكل واسع في العملية الإنتاجية وأصبح كل شيء مؤتمت بشكل كامل فتقلص دور الإنسان داخل العملية الإنتاجية فظهرت المشاكل الاجتماعية ومن أهمها مشكلة البطالة ، وفي هذه المرحلة (مرحلة الثورة الصناعية الثانية) اتسعت الفروقات الطبقية بشكل كبير وتباينت الدخول في الطبقة الواحدة نفسها على مستويات التعليم والصحة وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية الأخرى .

إن مرحلة العشرينيات تميزت بالرخاء الاقتصادي ومحدودية البطالة ، حيث عاشت المجتمعات بحالة توازن نسبي وعلى هذا الأساس سميت هذه المرحلة (بالعشرين الذهبية) . وفي نهاية العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات ظهرت بوادر أزمة اقتصادية عالمية كان من أبرز معالمها إنهيار أسواق المال وانهيار العملات الأساسية خاصة المارك الألماني وعاني الاقتصاد العالمي فترة كساد كبرى وظهرت بوادر البطالة شبة الكاملة التي قدرت في ذلك الوقت بحدود 30–40 مليون عاطل مما جعل الوضع الاقتصادي الدولي على حافة الانهيار .

وفي نفس الفترة ، أي فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات ، ظهر الاقتصادي جون كينز ليضع نظريته المعروفة لمعالجة الأزمة التي كان يمر بها النظام الرأسمالي والتي ما عادت النظرية الكلاسيكية قادرة على حل معضلاتها بعد أن منيت بالفشل الذريع اقتصاديات السوق المفتوحة والتي كادت أن تسبب الإطاحة بالنظام الرأسمالي خلال فترة الكساد العظيم . فدعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية التي تشكل عاملا أساسيا في زيادة حجم الاستثمار والدخول في استثمارات جديدة لاستيعاب البطالة القائمة آنذاك .

وفي خضم هذا الصراع الدائر داخل رحم المنظومة الرأسمالية بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية والتي كانت بواعثها هي الأخرى اقتصادية ، وجاءت الحرب كنتيجة موضوعية لطبيعة التطورات التي حدثت لتكوين النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية – الاجتماعية المستعصية الحل وهذا شأن كل الحروب في التاريخ . وقعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939 واستمرت إلى عام 1945 كلفت البشرية الكثير من الضحايا الذين كانوا ضحية جشع النظام الرأسمالي .

ونتيجة لهذه التطورات الدراماتيكية التي مرت بها البشرية بسبب الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية للنظام الرأسمالي والتي أدت إلى خوض حربين عالميتين قامت في النصف الأول من القرن العشرين أفرزت هذه الأحداث نظاما دوليا جديدا تميز بظهور قطبين دوليين تقاسما النفوذ فيما بينهما لكل منهما أيدلوجية تختلف وتتناقض مع الأخرى ، إلا إنهما وجهان لعملة واحدة فكلاهما مادي وقد اختلفا على كيفية توزيع الثروات وكلاهما لا يستطيع تحقيق ما وعد به .. وبالرغم من تأسيس المنظمة الدولية للأمم

المتحدة وميثاقها ومؤسساتها وتأسيس مجلس الأمن الدولي واتفاقية بريتون وودز ومؤسساتها كصندوق النقد الدولي إلا إن القطبين دخلا حربا باردة في إطار مبدأ التعايش السلمي . وبدأ سياق التسلح بين القطبين وغزو الفضاء ، ونتيجة لكل ذلك ومن منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا حدث تطورا هائلا وسريعا في مجال العلم والتكنولوجيا وكان هذا التطور يمثل بحق (الثورة الصناعية الثالثة) التي دخل بها العالم القرن الجديد والتي تمثلت تجلياتها العلمية في ثورة المعلومات وشبكات ومنظومات الاتصالات المعقدة وغزو الفضاء والصناعات الالكترونية والهندسة الوراثية والكمبيوتر وأجهزة الانترنيت والصناعات العسكرية المتطورة مما أدى إلى تطور قوى الإنتاج بالشكل الذي لم تشهده البشرية خلال تاريخها وقد استطاع النظام الرأسمالي أن يوظف هذا التطور لصالحه من أجل تجاوز أزماته .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة اقتصادية عسكرية وسياسية وأصبح الدولار العملة الوحيدة التي تتحكم بالاقتصاد العالمي وبدأت الولايات المتحدة بفرض نظامها الرأسمالي على العالم وقد استخدم التحالف بين أصحاب رؤوس الأموال العالمية مع حكومة الولايات المتحدة الأمركية والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية كوسيلة للهيمنة على الدول الأخرى مستندين في ذلك على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي تمثل إحدى هذه الأدوات من جهة أخرى . تبلور من خلال هذا كله تقسيم جديد للعمل الدولي وانتقل الصراع التقليدي بين رأس المال والعمل إلى صراع كوني يتمثل بالصراع بين دول الشمال التي تستحوذ على رأس المال والتكنولوجيا والقوة العسكرية من جهة ودول الجنوب التي تمتلك قوة العمل والمواد الأولية المهمة الأساسية للحياة من جهة ثانية .

وكنتيجة موضوعية لهذا التطور برزت ظاهرة تمركز رؤوس الأموال بيد طبقة محدودة تمثل 1% من المجتمعات ، حيث خلق نمط الرأسمالية الانكلو أمريكية تفاوتا طبقيا هائلا بالثروة في كل مجتمع وحتى داخل المنظومة الرأسمالية . ففي الولايات المتحدة اصبح يمتلك 1% من سكانها حوالي 50% من مجموع الثروة . بينما يمتلك 80% من السكان أقل من 85 % من تلك الثروة . وإن هذا النمط الاقتصادي غير المتوازن تم تصديره لجميع دول العالم عبر العولمة الأمريكية ووفق آلياتها المعروفة .

هذا وإن خطورة الوضع الاقتصادي – السياسي– الاجتماعي في العالم اليوم يكمن في إن (50-30) مصرفا وما يتراوح ما بين (50-10) شركة إعلامية يسيطرون على العالم ويتحكمون بمصير جميع شعوب العالم وخلال ثواني قليلة (وكنتيجة لثورة المعلومات التقنية الهائلة) ممكن أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين لتترك أي بلد مدمر بعد أن تستنزف احتياطاته وتطيح بعملته الوطنية ليصبح عاجزا عن النهوض بمهماته الاقتصادية ، طبعا كل هذا حدث نتيجة للثورة الصناعية وثورة المعلومات التي أفضت إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فائض قيمة أكثر مما يجب مما تطلب ذلك البحث

عن أسواق تستوعب هذه الزيادة عن حاجة السوق المحلية وبذلك برزت الظاهرة الاقتصادية وانتشرت وتوسعت وكان هذا هو السبب في تحول الرأسمالية إلى أعلى مراحلها ألا وهي المرحلة الإمبريالية .

وطبيعي أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سيتشبثون بكل قوة بما حققوه من منجزات علمية وثقافية ومن هيمنة على رأس المال وهيمنة على وسائل الاتصالات العظيمة والاشراف المباشر على المؤسسات الدولية وما وصلوا إليه من هيمنة على إدارة الاقتصاد الكوني بكل الوسائل والسبل وحتى العسكرية منها إذا اقتضى الأمر .

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ، أن الاقتصاد الأمريكي أصبح اليوم يعاني من أزمات اقتصادية – اجتماعية خانقة التي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي والمتمثلة بالعجز المالي الكبير الذي تجاوز الـ (400) مليار دولار وحالات الإفلاس التي تجاوزت أكثر من (10% من إجمالي القوة العاملة)

والأهم من ذلك كله إذا قارنا هذا الوضع مع دول أوربا الموحدة واليابان والصين تتأكد لنا حقيقة وهي نمو اقتصاديات دولية جديدة من الممكن أن تشكل قوى اقتصادية – سياسية تعيد التوازن الدولي بصيغ تجعل من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية أمرا مستحيل التحقيق بالشكل الذي يستوعب تطور قوى الإنتاج ويحقق تقسيما دوليا للعمل تتحقق فيه العدالة لجميع شعوب العالم .

ثانيا : التحليل الاقتصادي لأزمات النظام الرأسمالي

ما زال الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري ، وما زالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده ، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ، ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش . وكثيرا ما يطرح السؤال : هل استطاعت الرأسمالية أن تسيطر على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد عنها الأزمة ؟

والواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودورة الأعمال تكتسب سمات جديدة ،فالتدخل المتشعب للدولة في المجال الاقتصادي قد استبعد بعض الوقت حالات الإنهيار في الإنتاج التي عرفت في أزمة الثلاثينيات ، كذلك قد استبعد أيضا وقوع الدورات الطويلة التي كانت تستمر عشرات السنوات ، فهناك الآن من العوامل ما يعمل على تخفيف حدة الأزمة وتقصير أمد الدورة .

ورغم ذلك إن الرأسمالية ليست في حمى من الأزمات ، لأن القوى العفوية التي تعتبر مصدراً للتطور الدوري أي لتعاقب فترات الانتعاش والركود في الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي ما زالت قائمة . غير أن الرأسمالية تتمتع الآن بمقدرة كبيرة على مواجهة أزماتها الدورية ، إذ تتسم الأزمات الأخيرة بهاتين السمتين البارزتين وهما : أنها أزمات أقل حدة ، وأنها أقصر أمداً مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها صارت أكثر عمقاً .

فلقد أمكن التخفيف من الحدة التي كانت تتسم بها الأزمة ، بحيث انخفضت فترة استمرار الركود والكساد، وأصبحت بحدود 12-14 شهراً مقارنة بما كانت عليه 37 شهراً وخصوصاً خلال الأزمة العالمية في الثلاثينيات ،و كذلك تتباين فترات انفجار الأزمة من بلد إلى آخر . بحيث لم تعد تقع في آن واحد في جميع البلدان ، مما ساعد ذلك على مواجهتها ، كذلك تقلص مدى الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي في حدود تتراوح ما بين 8% و 15% في حين انخفض الإنتاج الصناعي الرأسمالي في أزمة الثلاثينات بنسبة تتراوح ما بين 18% و 32% ، وفي ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية زادت عمليات الإحلال السريع للمكائن والمعدات ولكل رأس المال الثابت وأصبحت في هذه الفترة الاستثمارات تستخدم لتجديد وتطوير مستلزمات الإنتاج وليس لبناء مصانع جديدة ، حيث الطاقات الإنتاجية تعمل بأقل من المستوى المطلوب ، مما أفضى إلى تقصير زمن الدورة الاقتصادية والحقيقة هاتان السمتان الجديدتان للأزمات (أنها اقل حدة وأقصر أمداً) ترجع إلى الظاهرة الجديدة التي أصبحت تتميز بها المنظومة الرأسمالية المعاصرة وهي قدرتها على التكيف مع الظروف التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التكنولوجية والعلمية .

ومع كل هذا التغيير والقدرات التكيفية فقد شهدت البلدان الرأسمالية في السبعينات مثلاً أزمة اقتصادية شاملة بكل ما تنطوي عليه من ركود وبطالة بحيث تناولت كل جوانب الاقتصاد الرأسمالي وكانت مصحوبة في الوقت نفسه ولأول مرة في تاريخ الأزمات بتضخم يصعب التغلب عليه ، وتطورت هذه الأزمة إلى أزمة النظام النقدي الدولي ثم تفاقمت أوضاعها فيما بعد بفعل أزمة الطاقة عام 1973 .

لقد صاحب هذه الأزمات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الراسمالية وخصوصاً في البداية تمثلت بزيادة معدلات التضخم وارتفاع نسب البطالة وبلغت هذه المعدلات والنسب ابعاداً خطيرة في مطلع الثمانينات ، وإذا كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد نجحت في الحد من هذه المعدلات فانخفضت من 8.2% في المتوسط للفترة 1976-1980 لتصل الى 5.8% لمتوسط الفترة 1981-1985 ووصلت الى 3.3% في عام 1986 فإن معدلات النمو الاقتصادي ظلت مع ذلك منخفضة . وهكذا فإن أزمة السبعينات ثم الثمانينات وكذلك أسلوب معالجتها صارت تخلق مشاكل عديدة وجديدة بالغة التعقيد ليس فقط للبلدان الصناعية وإنما للبلدان النامية أيضاً وذلك من خلال تيارات التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال .

وعلى الرغم من قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن السمة البارزة التي ميزت التطور منذ منتصف السبعينات هي انتشار واستمرار عدم التوازن الاقتصادي ، وهكذا أصبحت الرأسمالية المعاصرة تواجه تناقضاً حديثاً هو أن نمو قدراتها الإنتاجية الجديدة إنما يضع عقبات عويصة في طريق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة لديها من مادية وبشرية ، ومن هنا فإن الوضع العادي للاقتصاد صار هو الركود طالما لم توجد قوى تعارضه ، وصار

الاتجاه نحو الركود هو الاتجاه الغالب ، وصار الصراع بينه وبين القوى التي تعارضه هو الذي يحكم مسار الاقتصاد الرأسمالي على النطاق العالمي .

وفي ظل التطور العلمي والتكنولوجي الراهن أصبح الاستثمار في المضاربة المالية يحل محل الاستثمار المنتج وأخذت معدلات نمو الاستثمار المالي تفوق معدلات نمو الاستثمار الحقيقي . وأخذ جوهر الأزمة يتمثل في ظهور فائض في الادخار عن الاستثمار ، فمن جانب زاد راس المال الثابت وخصوصاً في مجال وسائل الإنتاج وأصبحت الأرباح المستمدة منه غير كافية لحماية وزيادة معدلات الربح الاقتصادي ومن هنا سعت الاحتكارات لرفع الأسعار بانتظام من اجل رفع معدلات الأرباح ومن هنا بدأت مشكلة أو أزمة التضخم النقدي واتسعت حركة رأس المال النقدي وتزايد أهمية دور الأسواق النقدية والمؤسسات المالية والمصرفية التي برز دورها في منح أكبر كمية من القروض وهذا الاتجاه لا خطر فيه طالما كان الإنتاج والتراكم النقدي يتجهان بشكل متوازن ، ولكن المشكلة تبرز عندما يتباطأ الإنتاج عن التراكم إذ أن ذلك سيدفع حتماً نحو التضخم Inflation وفي هذه الحالة يزداد الميل نحو المضاربة حتى لقد انتشرت المضاربة في الولايات المتحدة في المساكن وازداد خطر التقلبات الحادة في أسعار الأوراق المالية مع إدخال الكمبيوتر على نطاق واسع في عمليات البورصة ، ومن هنا لم يكن انهيار البورصة في أكتوبر عام 1987 بداية بل نتيجة لسياسات التوسع المالي ، ويرى البعض أن التشابك المالي بين الدول الصناعية الكبرى يقترن بالضرورة باتجاه انكماشي في الاقتصاد الرأسمالي فهي تحبذ سياسات مالية ونقدية محافظة حتى لود أدت إلى زيادة البطالة . وبذلك أصبحت الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الرأسمالي تؤدي إلى تعميق وانتشار آثار السياسات الانكماشية . ومن هنا كان الاتجاه الانكماشي طابعا للاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل تعاظم الاعتماد المتبادل . وبذلك انتصرت مدرسة النقوديين التي ترى أن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة التضخم على المدرسة الكينزية التي ترى أن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة الركود أكثر من مكافحة التضخم بل من وجهة نظرها أن مكافحة التضخم وسيلة تساهم في تعميق ونشر الركود الاقتصادي .

ثالثاً : النظريات الاقتصادية المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي

لقد اتسمت الفترة الممتدة من 1945-1987 بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الراسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال ، والتفسيرات التي أكدت على انخفاض الأرباح ونظرية قصور الطلب الفعلي (Keynes) ، وآراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، وآراء مدرسة التوقعات العقلانية ، وآراء المدرسة المؤسسية .والنظرية النقدية التي فسرت

الأزمات الاقتصادية بارجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان النقدي . سنتطرق في هذا المحور إلى آراء بعض هذه النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الآن شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة دورات اقتصادية اتسمت كل دورة منها بفترة ازدهار اقتصادي تلتها ركود اقتصادي شامل ثم ازدهار اقتصادي من جديد لتكون بداية مرحلة لدورة اقتصادية أخرى ، وقد ظهرت هذه الأزمات والدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة في عام 1948 وعام 1953 ، أزمة عام 1957 ، 1973 ، 1980، 1987 ، 1996 ،والأزمة الأخيرة التي بدأت ملامحها منذ عام 2006 . اتسعت مراحل كل دورة من هذه الدورات وتباينت فترتها الزمنية كما هي دورات وأزمات متكررة وليست دورية وهي غير منتظمة، تعددت أسباب هذه الأزمات كان البعض منها بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، والأزمة الأخرى التي مرت بها الولايات المتحدة كانت بسبب الحرب الكورية ، حيث بلغت فيها الدورة الاقتصادية القمة ليدخل الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي بدءاً من تموز 1953 إلى أيار 1954 انعكس ذلك سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي انخفض بنسبة (– 2.6%) . وفي آب عام 1957 دخل الاقتصاد بمرحلة ركود انتهى في نيسان 1958 انعكس سلباً على الناتج الحقيقي لينخفض بمعدل (– 2.7%) . وفي عام 1973 دخل الاقتصاد في أزمة بلغت الذروة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وانخفاض الإنتاج الزراعي ودخل الاقتصاد في مرحلة ركود شامل دامت (16) شهراً اثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفض بمقدار (– 4.9%) وفي عام 1981 دخل الاقتصاد الأمريكي في أزمة بسبب السياسة النقدية والضريبية المتشددة ليدخل الاقتصاد في مرحلة ركود انتهى في عام 1982 ظل حوالي 16 شهراً اثر سلباً على الناتج الحقيقي حيث انخفض بنسبة (– 3.0%) .

ولتحليل تفسير الأزمات والتصدعات الاقتصادية استعان المركز الوطني للأبحاث الاقتصادية (NBER) بآراء وتفسيرات الاقتصادي فريش R-Frisch الذي ميز بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية ، حيث ميز Frisch أن الدوافع (الحوافز) هي الأسباب الخارجية للازمة ، أما آليات انتشار الأزمات هي دائماً أسباب داخلية تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية .

إن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي للفترة منذ الحرب العالمية الثانية ولحد الآن هي معروفة .. أما آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخلياً ، تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمنتهجة مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة . فتتميز كل فترة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار . والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية ، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه ، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان (التسليف) مقنناً ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض

الإنفاق الاستهلاكي ، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي ، فيقل الطلب على العمالة وينخفض الخزين السلعي وبالتالي ينخفض الإنتاج فيظهر الركود . وبذلك يقول Frisch إن انخفاض فترة التسليف هو الأداة الفعالة داخلياً لنشر الأزمة .

وهناك نظرية أخرى مفسرة لأزمات النظام الرأسمالي هي نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل العائد) حيث بين بعض الاقتصاديين أن تراجع الأرباح كانت السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للفترة 1945–1986 ، ويؤكدون أن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه الفترة الذي دفع إلى تحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساسي لحدوث الأزمة بينما الصدمات الخارجية (كارتفاع أسعار النفط الخام) مجرد شرارة لنشوب الأزمة ، اي نمط الإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى تراجع معدلات الأرباح والصدمات الخارجية تعد عامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة . وقد استند هؤلاء الاقتصاديون في إثبات صحة هذا التحليل ، بدراسة الحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة خلال العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، حيث تم تحديد ثلاث تصدعات أزمات أصابت تلك الاقتصاديا ت والتي تم تحديدها بدقة في النصف الثاني من العقد السادس في الولايات المتحدة ، وفي عام 1973 في معظم البلدان الغربية وفي عام 1979 في فرنسا ، وقد فسر كثير من الاقتصاديين أن تراجع أرباح الإنتاجية يعود للأسباب التالية :

1- انفجار أزمة العمل في منتصف القرن العشرين وتغير سوق العمل النوعي مما تسبب بزيادة التكلفة الأجرية للإنتاج .
2- تدخل الدولة المتزايد والمتمثل بحصة النفقات العامة (نفقات الدولة ، السلطات المحلية ، الضمان الاجتماعي) إلى الناتج المحلي الإجمالي .
3- تزايد العمل غير المنتج بسبب أنه غير مدفوع الأجر من الرأسمالي وبالتالي لا يولد قيمة مضافة للتراكم ولا يمكن أن يحقق أرباح .
4- تغير بنية ومواقع القطاعات الاقتصادية بين فترة وأخرى ، حيث تناقصت الأرباح في السنوات الأخيرة في قطاعي الصناعة والزراعة وبرز دور قطاع الخدمات بسبب ارتفاع نسبة عدد المشتغلين فيه مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

أما أنصار المدرسة الكينزية فقد فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في الفترات الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي ، وحددوا سبب ذلك ، بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973 والتي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين وبالتالي الأرباح المتوقعة ، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام . وبسبب بقاء منحنى الطلب الكلي على حاله . لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة .

أما تحليل مدرسة اقتصاديات جانب العرض لأزمات النظام الرأسمالي ، فإنها كانت ترى أن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لأزمات إفراط الإنتاج بحكم إيمانهم الشديد بقانون J.B . say (العرض يخلق الطلب) وبناءا عليه توجد دائما مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وإن عناصر الخلل التي تظهر بين العرض الكلي والطلب الكلي تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات ، ويرى أنصار هذه المدرسة أن الثروة في الاقتصاد القومي هي دائما تكفي لشراء المنتجات لذلك تكون القوة الشرائية والقوة الإنتاجية في حالة توازن دائم ولا يمكن ان يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي . وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة ، إلا إنهم ما زالوا يستندون على أن خير وسيلة لمحاربة أزمات الرأسمالية ، تكمن في زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات.

أما المدرسة المؤسسة Insitutional School التي تعد احد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر والناقد لواقع الرأسمالية ، تنطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقاتها ببعضها البعض ، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها ، "إن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام ، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية ، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية وإن ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية ، تتبناها الدولة ، وتقوم على التعاون المستمر و الشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة ... وهكذا يخلص الاقتصادي Calbraith الذي يعد احد مؤسسي هذه المدرسة إلى إن مشاكل النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية ، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق . لذلك فإن تحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من مآزق الركود الاقتصادي من وجهة نظر Calbraith يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق .

أما النظرية النقدية الكمية الحديثة التي جاء بها الاقتصادي فريدمان Freidman ، هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول ، بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرات فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغييرا في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الإتجاه نفسه ، وإن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو

عرض النقد ، وإن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد .

وأخيرا تجدر الاشارة هنا ، إلى إن معظم الأزمات الاقتصادية قد يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك ، ومن ثم فإن لكل أزمة متغيراتها وظروفها وبالتالي فإن اخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بأن التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة ، لكن عملية الاستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة .

رابعاً : الأزمة الاقتصادية العالمية طبيعتها ودلالاتها الفكرية

يشهد العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم اليوم أزمة اقتصادية مالية في عدة مجالات ولاسيما في قطاع المصارف وشركات التأمين في أمريكا وأوربا ودول أخرى ، ويرافق تطور هذه الأزمة بروز ظواهر عديدة أهمها كيفية الجمع بين دور الدولة وتدخلها المتنوع ، وبين السوق وآليات عمله وذلك بهدف تسوية الأزمة العاصفة والخروج بحل يعيد الاستقرار والحالة الطبيعية للقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص .

أما المظاهر الأخرى للأزمة فتنعكس في ضعف السيولة النقدية للمصارف وشركات التأمين وعجزها عن أداء وظائفها بصورة طبيعية ، بل إن بعضها قد تعرض للإفلاس الأمر الذي يطرح الحاجة لإنقاذها، عن طريق تدخل الدولة ، وتخصيص مبالغ ضخمة لشراء ديون العملاء الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن الإيفاء بالتزاماتهم إزاء المصارف . والمعروف إن المبالغ المقترحة لإنقاذ المصارف الأمريكية قد تجاوزت الـ 700 مليار دولار وربما بلغت 850 مليار وقبل هذا المبلغ اضطرا من قبل الإدارة الأمريكية بفعل عوامل قاهرة في الحياة العامة الأمركية .

إن خطورة هذه التسوية المؤقتة تكمن في :-

1- إنها تؤثر على دخول دافعي الضرائب الأمركية الذين وجدوا أنفسهم أمام معضلة لا مسؤولية لهم في خلقها .

2- كما إن هذه التسوية تتعارض مع المبادئ الحرة للاقتصاد الأمريكي القائمة على آليات السوق واستقلاليته .وتنطبق الحالة ذاتها على اقتصاديات الدول الصناعية الغربية الأخرى (دول الاتحاد الأوربي واليابان) التي قامت هي الأخرى بتقديم معونات نقدية مماثلة لمؤسسات القطاع المالي .

والواقع إن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ليست وليدة اليوم ، إنما نشأت وتفاقمت وانفجرت مؤخرا بسبب أزمة الائتمان التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي . منذ شهود عديدة وكان وما زال من مظاهرها عجز أصحاب العقارات عن تسديد الديون للمصارف وشركات التأمين مما أصاب هذه المؤسسات بعجز كامل وتعذر عليها مواصلة أعمالها .

انعكست هذه الحالة الخطرة على تطور الأسواق المالية وسببت فقدان الثقة بها إذ يسود الأسواق المالية

الآن مناخ قلق غير مستقر أدى إلى انهيار قيمة الكثير من أسهم الشركات وانفجار انفعالات مقلقة بالنسبة لمستقبل الأسواق والتعاملات المالية الدولية على جميع المستويات ولم ينجو عن عواقب التدهور هذا أعداد كبيرة من المستثمرين على مستوى أفراد أو شركات داخل أمريكا وخارجها .

والحقيقة أن الأزمة هذه من حيث الطبيعة والأبعاد ليست غريبة أو فريدة من نوعها بالنسبة لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي التقليدي . إذ إن هذه الأزمات المالية لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية وإخلال التوازن التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم وإن الأزمة لا تقتصر في الولايات المتحدة على قيمة الأسهم ، بل شملت الاقتصاد الحقيقي بكل مفاصله ، فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ سنوات ولا تزال في ضوء التشكيل والتطور والتوسع ، والحقيقة إن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية كان سعيا وراء تحقيق الأرباح والتوسع السريع ، في ظل منافسة شرسة بين المؤسسات المالية الكبرى والدول الثماني الكبرى من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي . إذن إنها أزمة ليست حكومية فقط بل شملت الشركات والأفراد والمؤسسات المالية ويمكن تلخيص أسبابها بالآتي :-

1- الفجوة الكبيرة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي وهذا يتضح من خلال استقرائنا للاقتصاد الأمريكي الذي عكس لنا مؤشرات خطيرة من خلال عمق الفجوة بين حجم التداول في (الوول ستريت) الذي بلغ (34) ترليون دولار فيما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنحو (13) ترليون دولار عام 2006 .
2- العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي اخذ بالتزايد منذ عام 1971 حيث لم نلاحظ تثبيت أية فائض فيه بل كان المثبت سنويا هو عجز سنويا حتى وصل عام 2006 إلى (758) مليار دولار . والسبب الرئيسي لهذا العجز هو عدم قدرة الجهاز الإنتاجي وخاصة السلعي على تلبية الاستهلاك .
3- العجز المالي الكبير في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ عام 2008 حوالي (410) مليار دولار أي بنسبة (49%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا المؤشر يؤكد أن الولايات المتحدة لا تهتم في التوازنات الاقتصادية الكلية وكذلك المالية .
4- التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد العيني ويرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية وخاصة أصول المديونيات بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المديونين وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز احدهم عن السداد .

والحقيقة أن الأصول المالية ضرورية لسلامة الاقتصاد ولا يمكن تجاهلها ولكن بشرط أن تخضع لضوابط وبشكل منسق مع حاجة الاقتصاد العيني ودون مبالغات أو مخاطر غير محسوبة .

أن تكرار هذه الأزمات وخطورتها تطرح بالحاح التفكير بصيغة مناسبة وعملية تنأى بالتطور الاقتصادي أو المالي في الصيغة الكلاسيكية للاقتصاد . إلا إن ذلك لا يشكل حلا جذريا وعمليا للمعضلات المتعاقبة التي يشهدها الأداء الاقتصادي في ظل الآليات التقليدية للمنظومة الرأسمالية القائمة على أبعاد دور الدولة وتدخلاتها عن الحياة الاقتصادية .

والحقيقة إن وضعا في طور التكوين بدأ ينشأ وينمو في عالم اليوم ، ويرمز لظواهر جديدة بالغة الأهمية بالنسبة للتطور الاقتصادي والسياسي على مستوى النظام الاقتصادي الدولي . فالصراع على الموارد والطاقة والاستثمارات فضلا عن عواقب التدهور الكبير في البيئة الطبيعية ، بدأ يترك آثار عميقة على نمط الحياة الاقتصادية وأسلوب الإنتاج ، بل فتح الباب لصراع متنامي بين مراكز القوى الاقتصادية وتغيير أوزانها في المعادلة العالمية لصراع القدرات والإمكانات أو ما يسمى بصراع القوى الدولية .

فالصين والهند بحجمهما السكاني الكبير والرصيد الاقتصادي المتحقق بهما باتتا تطرحان أن التفكير ببروز جانب جديد للقوى العالمية من حيث القوة والنفوذ . وهنالك من يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ اليوم بالتراجع نسبيا في مجرى الصراع الدائر على الصعيد العالمي ، وقد يترتب على ذلك انتقال القوة العالمية إلى " الشرق " كما يقدر عدد من الخبراء والباحثين ، أن التوجه الصناعي في هذين البلدين يبلغ 4–5 أضعاف حجم القطاع الصناعي الأمريكي ، كما إن طلبهما على النفط والطاقة قد تضاعف مؤخرا بشكل ملفت للنظر ، ونسبة حصة التجارة بالنسبة للصين والهند تصل الى 30% من حجم التبادل التجاري إضافة الى أن الاستثمارات الأجنبية الآن مركزها في الصين والحقيقة أن أثر هذا التحول في مراكز القوى أصبح يدحض المقولة التي تؤكد أن مستقبل الاقتصاد العالمي مرهون بالاقتصاد الرأسمالي . أما أرضية هذه الانتقالة المحتملة . فنجدها في حجم الصعوبات الاقتصادية والمالية فضلا عن الأزمات المتلاحقة التي تتعرض لها المنظومة الرأسمالية ... لذلك لابد أن تدرس هذه الظاهرة بصورة موضوعية ، لا من حيث العواقب الناجمة من الأزمات الناشئة في النظام الرأسمالي بل من حيث الدلالات الفكرية للمنهج الاقتصادي المتبع في النظام الرأسمالي ولا سيما في إطار السياسات المالية والنقدية الراهنة . إن عددا مهما من قادة وخبراء المنظمات الدولية ، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتوقعون أن تستمر حالة الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة بما يمكن أن يثير قلقا كبيرا على سلامة المنهج الاقتصادي المتبع حاليا في هذه البلدان . كما إن شخصيات عالمية مهمة دعت إلى ضرورة إعادة النظر بمهمات بعض المنظمات الدولية والتخلص من آثار الرأسمالية المتشددة ، وهذه إشارة غير مباشرة إلى الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالسياسات النقدية والوصفات المقدمة بشأنها .

هذا وإذا راجعنا التاريخ الحديث لتطور الرأسمالية في القرن العشرين ، لوجدنا أن الخبرة المستقاة من الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في العام 1929-1932 قد وفرت دروسا ودلالات جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها في أي مسعى لإيجاد حل للصيغة الاقتصادية أو النموذج الاقتصادي المنشود للمستقبل . فالنموذج الكلاسيكي التقليدي الذي أتى به الاقتصادي ادم سمث ، لم يكن قادرا على الصمود أمام الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي ، حيث توقف النمو الاقتصادي وانتشرت البطالة وارتفعت معدلات التضخم . ولم يكن بالإمكان تجاوز هذه الأزمة إلا من خلال المعالجة التي جاء بها الاقتصادي " كينز " الذي اقترح ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان من نتائج هذه المعالجة انقاذ النظام الاقتصادي الرأسمالي بتوسيع الإنفاق العام للدولة وتكريس الجهود لتحفيز الطلب العام ومكافحة البطالة ، وبهذا يمكن القول أن كينز قد وضع الأسس للجمع بين دور السوق وآلياته و بين دور الدولة وتدخلاتها أو ما يطلق عليه الاقتصاد المختلط MIXED Economy ، غير إن هذا المنهج قد تعرض إلى نكسات جديدة ولا سيما في الثمانينات من القرن الماضي ، حيث رفض قادة المنظومة الرأسمالية تدخل الدولة مبدئيا والدعوة إلى تقديس آليات السوق بطريقة احادية الجانب وكان من عواقب شيوع هذا الاتجاه هو سلسلة متواصلة من الأزمات الاقتصادية البنيوية التي تعرض لها النظام الرأسمالي .

غير إن بداية التسعينات قد شهدت الدعوة إلى الاخذ بالاقتصاد المختلط في إطار ما يسمى بالتنمية البشرية المستدامة وهو المفهوم الذي أطلقه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ولاقى تأييدا واسعا على نطاق فكري وسياسي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لحد الآن .

الخلاصة والتوصيات

1- الخلاصة :

إن الأزمة الاقتصادية العالمية حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أكبر دولة في المنظومة الرأسمالية وحقيقة هذه الأزمة هي منطلقة من مشكلة بنيوية في النظام الاقتصادي ، لذلك لابد أن تدرس بشيء من الجدية والمسؤولية لاسيما أن العالم الآن تحكمه العولمة الاقتصادية والسياسية . أي إن أي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (التي تمثل أكبر اقتصاديات العالم) لابد أن ينعكس على الاقتصاديات الأخرى سواء كانت في البلدان الصناعية أم في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان البلدان النامية .

والحقيقة أن هذه الأزمة من حيث التوصيف هي أزمة عجز المصارف وشركات التأمين عن النهوض بمهماتها بالدرجة الأولى على توفير الائتمان أي توفير القروض إلى الجهات التي تعمل في قطاع العقار أو في المجالات الأخرى وترتب على ذلك أن وصلت إلى مرحلة أصبحت معها هذه المؤسسات لا تستطيع أن تؤدي مهماتها ووجدت نفسها أمام معضلة كبرى تتطلب أن يكون هناك خطة لإنقاذها .

وبما إن الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد قائم على آليات السوق والاقتصاد يؤمن بأن هذه الآلية هي الأداة الأساسية لمعالجة أية خلل يحدث في النشاط الاقتصادي ، لكن ما حصل أخيرا أثبت بأن هذه الآلية لا تستطيع أن توفر حلا ولا بد للدولة أن تتدخل ، من هنا جاءت الفكرة المبنية على أساس كيف يمكن أن نوفق بين دور الدولة ودور السوق في معالجة أزمات النظام الرأسمالي ... وفي هذا المجال هناك جدل محتدم بين منظري المنظومة الرأسمالية ، منهم من يقول أنه لابد من الخروج من الرأسمالية المالية بطابعها السائد اليوم للبحث عن آليات جديدة تحكم النظام المالي العالمي . ومنهم من يقول أنه لابد من الالتزام بالثوابت الأساسية للنظام الرأسمالي (حرية السوق ، حرية النشاط الاقتصادي ، حرية التجارة الدولية) ، ومنهم يقول بما أنه هناك تداخل بين المنظومة الغربية ، لذلك ينبغي اتخاذ موقف موحد اتجاه الأزمة (دون التفريط بالمبادئ العامة) وهو ايجاد حل وسط يتم اللجوء إليه متمثلا بفرض مزيد من الرقابة على المؤسسات المالية وضبط بعض الممارسات في الأسواق المالية .

ولكن رغم كل هذه الآراء يمكن القول أن النظام الرأسمالي إذا لم يسارع بادخال تعديلات أساسية على بنيته تجعله في صورة مختلفة تماما عما كان عليه قبل الأزمة ، فإن ظهور مراكز قوى جديدة في العالم منها (الصين ، الاتحاد الأوربي ، الهند ...) يمكن أن تعيد عملية التوازن الكوني بحيث يصبح مستقبل الاقتصاد العالمي غير مرهون بالاقتصاد الرأسمالي ونظرياته الاقتصادية .

2- التوصيات :

1- ضرورة إيجاد الآليات المناسبة للخروج من الأزمة وتحديد قدرتها على إعادة هيكلة وتشكيل النظام

المالي الدولي وتحديد آليات عمله على قاعدة إدارة الأزمة . ومن الممكن في هذه المرحلة أن يتبلور من جديد دور سلطة الدولة الضابط لحركة رأس المال المالي والصناعي والخدمي من خلال تأميم الكثير من المؤسسات المالية المتعثرة أو شراء أصولها .

2- إعادة النظر بمبادئ إدارة الاقتصاد وارشادات صندوق النقد الدولي بتحرير الاقتصاد وفق مبادئ اقتصاد السوق .

3- زيادة الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الأساسية (مؤشر عجز الموازنة في الحساب الجاري ومعدل النمو والتضخم والبطالة)

4- إعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي من خلال المراقبة والاشراف والتقويم ، أي ينبغي التوفيق والتلائم بين دور الدولة وتدخلها وبين دور السوق وآلياته . أي تدخل الدولة لمراقبة الأداء الاقتصادي سليما ومعافى بعيدا عن الأزمات .

5- ينبغي أن يكون لصندوق النقد الدولي دورا أكبر يساهم بجدية في وضع إطار عام دولي يكفل التنبؤ بوقت حدوث الأزمات وتحديد مواقعها ووسائل التدخل السريع لتوخي آثارها السلبية .

6- في ضوء قوة الترابط والتشابك الاقتصادي العالمي ، ينبغي على اقتصاديات الدول العربية أن تتعاون لرسم استراتيجية اقتصادية عربية لوضع العالم العربي على الخريطة الاقتصادية الدولية بموقع قوي يساعد الدول العربية على العمل لكي تجتذب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية .

المصـادر

1- الأستاذ الدكتور محمد طاقة ، مأزق العولمة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، دار المسيرة للنشر والتوزيع – الأردن ، الطبعة الأولى عام 2007 .

2- أ.د. محمد طاقة ، الفرص والتحديات الناجمة عن العولمة الاقتصادية في البلدان العربية .
3- أ.د. محمد طاقة،العولمة الاقتصادية ، بغداد ، عام 2005
4- الدكتور محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية / هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب بغداد ، عام 2002 .
5- فالح عبد القادر ، القمم الآمرة ، الصراع بين الدولة والسوق ، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة بغداد ، عام 1999 .
6- د. سالم توفيق النجفي ، موروثات القرن العشرين / مقاربات اقتصادية ، بغداد بيت الحكمة ، عام 2001 .
7- د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة . الكويت ، عام 1990 .
8- د. إسماعيل صبري عبد الله ، الرأسمالية العلمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة آفاق إستراتيجية ، بيت الحكمة ، 1999 .
9- د. حسين عجلان ، أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث ، حزيران ، 2001 .
10- مركز دراسات الوحدة العربية ، هموم اقتصادية عربية ، التنمية والعولمة ،بيروت ، عام 2001.
11- د. حازم الببلاوي ، عن الأزمة المالية العالمية محولة للفهم ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 335 ، اكتوبر عام 2008 ، بيروت .
12- عدنان أحمد يوسف ، الأزمة المالية الدولية / الأسباب والنتائج ، مجلة اتحاد لمصارف العربية ، العدد 335 ، بيروت ، أكتوبر عام 2008 .
13- الموقع الألكتروني :
www.arrabgate.com